الاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير الفلسطينية (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦)

د. نبيل حيدري

باحث ـ مركز الابحاث، م.ت.ف. (نيقوسيا)

جلبت مرحلة ما بعد العام ١٩٧٤ احداثاً عدة، تبلورت في شكل إدخال منظومة جديدة في سياسة الاتحاد السوفياتي، ما لبثت ان احتلت مكان الصدارة في تحرّك المسؤولين السوفيات على المسرح الاقليمي الشرق أوسطي. ويمكن القول، ان ازدياد النفوذ الاميركي في مصر من جهة، واندلاع الحرب الاهلية اللبنانية من جهة أخرى، كانا، في الغالب، دافعاً الى هذا التحرّك. وطبيعي ان سير الاحداث ساعد على ذلك كثيراً: فبعد ان وقّعت مصر على اتفاقية فك الارتباط الاول مع اسرائيل، وتلتها اتفاقية مماثلة على الجبهة السورية، بدأت خطوات الحل المنفرد بقبول مصر اتفاقية فك الارتباط الثانية. أضف الى ذلك، فقد وجد السوفيات أنفسهم تجاه لغز جديد؛ اذ سرعان ما نشب القتال في لبنان، وبوجه خاص تلك التطوّرات التي رافقته والمتمثلة، أساساً، في المواجهة بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، اللتين تعدّان أهم حليفين لموسكو في المنطقة.

كان مضمون هذه الاحداث يعني، بالنسبة الى موسكو، اعادة تعريف دورها في المنطقة وفي الجوار الاقليمي برمّته. فقد آذنت دبلوماسية وزير الخارجية الاميركي، هنري كيسنجر، المكوكية، التي بدأت في العام ١٩٧٤، بعملية أصبحت المنطقة، من خلالها، ساحة بعيدة، نسبياً، من استغلال التنافس الطبيعي بين القوتين العظميين. وتدريجياً، بدت المنطقة وكأنها في طريق التحوّل الى اميركا وسطى أخرى، وبات النزاع العربي ـ الاسرائيلي مسرحاً لتوازن القوى المتنازعة، الاقليمية والدولية؛ وأمكن، في الوقت عينه، تقييد مجال الحركة الفلسطينية في وسائل تسوية القضية داخل أضيق حيّز ممكن، في حين اكتسبت الدبلوماسية الاميركية الناشطة رصيداً ضخماً، وظّفته في مساوماتها السياسية مع الاطراف العربية المعنيّة في النزاع. كانت الحلول، بالنسبة الى كيسنجر، أكثر من واضحة، بحيث يؤدي مسار التسوية على الجبهتين، المصرية والسورية، الى تذليل الصعوبات أمام الحل على الجبهة الثالثة (الفلسطينية). لكن موسكو هي التي ادخلت عنصر الخلل الى هذه العملية، من خلال متابعتها سياسة عدم التفريط بأي فرصة تمكنها من القيام بهجمة سياسية أو اقتصادية. واستبدلت موسكو، تدريجياً، الاصرار على صداقة «أنظمة الحكم التقدمية» التي اقترنت، تقليدياً، بـ «العداء للأنظمة الرجعية شبه الاقطاعية»، برؤية سياسية للمنطقة على قدر لا بأس به من التجانس قامت على أساس تغليب المصالح الدولية على الايديولوجية.